الحكومة تناقش أوضاع مشروعات القطاع الخاص المتعثرة وتطلب من «الأشغال» عدد المساكن التي تم وضعها بالخدمة

| هناء غانم

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على تعديل الحدود الدنيا والقصوى لمعايير تصنيف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما ينسجم مع الواقع الحالي لجهة عدد العمال وحجم المبيعات السنوية والموجودات.

واعتمد المجلس المصفوفة النهائية للمشروعات المتعثرة العائدة للقطاع الخاص والتي تزيد نسب إنجازها على ٥٠ بالمئة والصعوبات التي تعترض التنفيذ والحلول المقترحة، حيث تم التأكيد على وضع الآلية التنفيذية المناسبة لإعادة إطلاق تلك المشروعات بما يسهم بتعزيز دورها في التنمية وإعادة الإعمار وتوفير فرص العمل.

وخلال الجلسة اعتمد المجلس التقرير الوطني الأول للمنظمات غير الحكومية الذي يهدف لتنظيم بنية هذه المنظمات وتوفير مرجعية رسمية ذات مصداقية تستند إلى بيانات فعلية وتحسين آلية عملها بما يمكنها من أن تكون شريكاً فاعلاً في تحقيق التعافي والتنمية وتلبية متطلبات الواقع الاجتماعي، وكلف هيئة التخطيط والتعاون الدولي التنسيق مع الوزارات المعنية لدراسة ملف اتفاقيات التعاون مع الدول الصديقة والمعوقات التي تعترض التنفيذ.

كما ناقش المجلس مشروع قانون يتعديل بعض مواد قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية، ووافق على إنشاء محطة تصفية لمياه الشرب لجر المياه من سد ١٦ تشرين في محافظة اللاذقية على أن يتم وضع المشروع في الخدمة بأسرع وقت ممكن، وطلب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك متابعة الإجراءات المتخذة لتوفير احتياجات السورية للتجارة من مادتي الرز والسكر.

وأكد المهندس عرنوس ضرورة التشدد في مراقبة الأسواق وضبط الأسعار وتطبيق أشد العقوبات بحق المتلاعبين بالمواد المدعومة، وأهمية الجولات الميدانية والشفافية مع المواطنين وتوضيح خطط الوزارات في مختلف المجالات.

وطلب المجلس من مختلف الوزارات تكثيف التواصل مع الاتحادات والنقابات وتفعيل التشاركية في اتخاذ القرارات التي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني، كذلك طلب من وزارة الصناعة التنسيق مع اتحاد الحرفيين لتحديد التسهيلات الواجب تقديمها لدعم الصناعات الحرفية وزيادة دورها في الإنتاج، وقرر تعديل المدة الممنوحة للعاملين الموجودين في محافظة إدلب لقبض رواتبهم لتصبح ١٨ شهراً بدلاً من سنة.

كما كلف المجلس وزارة الأشغال العامة والإسكان تقديم مذكرة حول ما تم إنجازه في مجال الخريطة الوطنية للسكن والإسكان وعدد المساكن التي تم وضعها في الخدمة خلال العام الماضي وخطة العام الجاري، وطلب من وزارة الإدارة المحلية والبيئة توصيف واقع العمل في مشروع ٦٦ خلف الرازي والتسهيلات اللازمة لدفع المشروع إلى الأمام ومعالجة الصعوبات التي تعوق إنجازه.

إنشاء محطة تصفية لمياه الشرب لجرّ المياه من سد ١٦ تشرين باللاذقية

١,٥٦٤ مليار ليرة زيادة في الودائع تحت الطلب حتى آب من العام الماضي

| الوطن

أظهر التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم ٤ للعام الجاري (٢٠٢١) الذي يصدره مصرف سورية المركزي نمو الودائع تحت الطلب لتصل إلى ٣,٩٩٤ مليارات ليرة سورية حتى شهر آب من العام الماضي (٢٠٢٠) مقارنة مع ٢,٤٣١ مليار ليرة سورية نهاية العام ٢٠١٩ بزيادة تعادل ١,٥٦٤ مليار ليرة وبمعدل نمو ٦٤بالمئة حتى نهاية شهر آب من العام الماضي، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته ٥٨ بالمئة من إجمالي الودائع في نهاية شهر آب من عام ٢٠٢٠ على حين زادت ودائع التوفير بصورة سلبية بمعدل ١,٥ بالمئة في نهاية شهر آب من العام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٦٨٦ مليار ليرة مقارنة بـ ٦٧٦ مليار ليرة سورية في نهاية العام ٢٠١٩ وقد شكلت ودائع التوفير ١٠ بالمئة من إجمالي الودائع نهاية شهر آب من العام الماضي (٢٠٢٠) أما فيما يتعلق بالودائع لأجل فقد نمت لتصل في نهاية شهر آب من عام ٢٠٢٠ إلى ٢,٢٥٥ مليار ليرة سورية مقارنة بـ ١,٢٤٩ في نهاية عام ٢٠١٩ وبمعدل نمو ٨٠,٥ بالمئة خلال الفترة ذاتها، وقد شكلت الودائع لأجل ما نسبته ٣٣ بالمئة من إجمالي الودائع في نهاية شهر آب من عام ٢٠٢٠.

١٢٢ مليار ليرة إقراضات «الشعبي» استفاد منها نحو ٢٥٠ ألف مقترض

معاون مدير عام المصرف: الحصول على قرض الدخل المحدود يحتاج من يوم إلى ثلاثة

| عبد الهادي شباط

صرح معاون المدير العام لمصرف التسليف الشعبي عدنان حسن لـ«الوطن» أنه تم منح ٢٤٨ ألف قرض دخل محدود بقيمة ١٢٢ مليار ليرة منذ استئناف منح القروض في العام ٢٠١٥ وحتى نهاية العام الماضي ٢٠٢٠ على حين منح المصرف في عام ٢٠١٩ نحو ٣٦ ألف قرض بقيمة ٣٠ مليار ليرة وتراجع عدد القروض إلى ٢٩ ألف قرض بقيمة ٢١ مليار ليرة العام الماضي ٢٠٢٠ بسبب الظروف التي رافقت انتشار فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية وحالة التوقف عن منح القروض في حزيران حتى بداية الربع الثالث من العام الماضي.

وبيّن أن متوسط منح القروض لدى مختلف فروع التسليف الشعبي نحو ٥ آلاف قرض شهرياً تصل كتلتها المالية لنحو ٤,٥ مليارات ليرة.

وأنه تم رفع سقف قرض الدخل المحدود ليصبح مليوني ليرة بدلاً من مليون ليرة مرجحاً بدء العمل به مع شهر نيسان المقبل ريثما يتم استكمال كل متطلبات منح هذه السقوف من تأمين السيولة ونقل الأموال والتأمين عليها وغيره من المتطلبات وأن تعديل ورفع سقف القرض تم بحثه في مجلس الإدارة وأخذ رأي مجلس النقد والتسليف به لزيادة الجدوى من قرض الدخل المحدود بعد حالة التضخم والارتفاعات السعرية في السوق إضافة لوجود شريحة من العاملين في الجهات العامة والعسكريين وأساتذة الجامعات وغيرهم تسمح أجورهم وتعويضاتهم الشهرية بمنحهم قروضاً أكثر من مليون ليرة وأنه للحصول على قرض بسقف مليوني ليرة لا بد أن يكون الأجر الشهري بحدود ١١٠ آلاف ليرة. مبيناً أن آلية احتساب حجم الاقتطاع من الراتب تكون بمعدل ٤٠ بالمئة من الأجر الشهري يضاف إليها التعويضات التي يحصل عليها الموظف وأن هناك الكثير من التسهيلات عمل عليها المصرف لتبسيط إجراءات الحصول على قرض الدخل المحدود بحيث لا يحتاج طالب القرض في حال كان محققاً لشروط القرض لأكثر من يومين إلى ثلاثة أيام.

وعن منح سقوف أكثر من مليوني ليرة لقرض الدخل المحدود بين أنه لا يمكن اقتطاع أكثر من ٣٠-٤٠ بالمئة من الأجر الشهري للعاملين إليها هامش ربح للمصرف لا يتعدى ١,٥ بالمئة بحيث يصبح معدل الفائدة بحدود ٧ بالمئة وفي المحصلة هامش ربح التسليف الشعبي من قروض الدخل المحدود هو في الحدود الدنيا لمعدلات الفائدة، وحول اشتراط كفلاء اثنين للحصول على قرض الدخل المحدود وعدم الاكتفاء بكفيل واحد بين أن هذا الإجراء لضمان أموال المصرف التي هي في المحصلة أموال المودعين خاصة خلال الظروف العامة التي مر بها البلد خلال السنوات الماضية وأنه ربما مع التوسع في الأتمتة وتطبيقات الدفع الإلكتروني والربط الشبكي مع مختلف المؤسسات وخاصة مع التأمينات الاجتماعية يمكن أن يعاد النظر في طلب الكفلاء.

في الجهات العامة وهو معيار وعرف مصرفي وبالتالي كتلة الأجور والرواتب الشهرية حالياً لا تسمح بالتطاعات تحقق سقوفاً أكثر من مليوني ليرة وعن خيار زيادة سنوات التسديد لأكثر من ٥ سنوات ٦٠ شهراً كما هو معمول به حالياً بين أن ذلك يسهم في زيادة كتلة الفائدة وبالتالي ارتفاع القسط الشهري وهي حالة غير مجدية لقروض الدخل المحدود

وعن سعر الفائدة المطبق على قرض الدخل المحدود بحيث لا يحتاج طالب القرض في التسليف الشعبي يمارس أحد مهامه الاجتماعية في منح قروض الدخل المحدود ضمن سعر فائدة مدروس حيث تصل كلف التشغيل والنفقات الإدارية للوداع لحدود ٥,٥ بالمئة يضاف

احذروا.. غش في زيت الزيتون وليتر الزيت النباتي يتجاوز ٦ آلاف ليرة وزيت الزيتون ٨,٥ آلاف

مدير الأسعار في «التموين» لـ«الوطن»: التذبذب الحاصل في أسعار الصرف أدى إلى حدوث ارتفاع بالأسعار

| رامز محفوظ

رصدت «الوطن» خلال جولة على أسواق دمشق ارتفاعاً غير مسبوق وتذبذباً في أسعار الزيوت النباتية وزيت الزيتون، حيث وصل سعر ليتر زيت عباد الشمس لحدود ٦٠٠٠ ليرة وسعر الصفيحة ١٦ كيلوغراماً لحدود ٩١ ألفاً كما تجاوز سعر ليتر زيت الزيتون نوع أول عتبة ٨٥٠ ليرة ووصل سعر صفيحة زيت الزيتون ١٦ كيلو لحدود ١٣٦ ألف ليرة.

وأشار بعض الباعة إلى أن سعر الزيت خلال الفترة الحالية يرتفع يومياً فمنذ يومين كان سعر ليتر زيت عباد الشمس ٥٧٠٠ ليرة وقبل أسبوع كان سعر الليتر بحدود ٥٥٠٠ ليرة، في حين أن سعر الصفيحة ١٦ كيلو كان منذ أسبوع بحدود ٨٢ ألف ليرة، وكان سعر مبيع ليتر زيت الزيتون منذ أسبوع بحدود ٨ آلاف ليرة وسعر الصفيحة منه زنة ١٦ كيلو كان منذ أسبوع بحدود ١٢٥ ألف ليرة.

ولفت الباعة إلى أن أسعار الزيوت تختلف بين محل مفرّق وآخر حتى بين تاجر جملة وآخر وليس هناك سعر موحد لها وهناك فوضى وانفلات في تسعيرها.

مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي عقل ونوس أكد لـ«الوطن» أن المشكلة في ارتفاع أسعار الزيوت والفوضى في تسعيرها أن التكاليف ترتفع عند المنتج الأساسي في أرض المعمل بشكل مباشر ويومي وتتغير هذه التكاليف يومياً نتيجة تذبذب أسعار الصرف.

وبيّن أن التباين في الأسعار الذي يحصل اليوم ينعكس على أسواق الجملة وبالتالي على أسواق نصف الجملة وأسواق المفرق ومن ثم على المستهلك.

ولفت إلى وجود حالة عدم استقرار في الأسعار حالياً وذلك إلى حين اتخاذ إجراءات لكبح جماح التغيرات في الأسعار التي تحصل في السوق، منوهاً بأنه خلال الفترة الماضية كان هناك استقرار في الأسعار نتيجة استقرار السياسة النقدية والالتزام بنشرات الأسعار الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وذلك منذ أقل من شهر، أما اليوم فإن التذبذب الحاصل في أسعار الصرف أدى إلى حدوث صدمة في السوق وحدوث ارتفاع في الأسعار وعدم انضباط بنشرة الأسعار بسبب التغيرات بسعر الصرف التي أثرت في الكلف الأساسية للسلعة.

ونوه إلى أن المرحلة الحالية صعبة اقتصادياً نتيجة الظروف العالمية الخارجية وغلاء الأسعار العالمية للمواد الغذائية، لافتاً إلى أنه يتم أحياناً التواصل مع الفعاليات الاقتصادية الأساسية لفرض حالة من الاستقرار للأسعار في السوق.

وبخصوص موضوع ضبط دورية حماية المستهلك منذ أيام قليلة مستودعاً في قدسيا بريف دمشق يوجد فيه نحو ٢٠٠ صفيحة زيت نباتي صوبا متعددة الماركة زنة الواحدة ١٦ كيلو وعلبة ملون ومنكه يتم استخدامهما لمعايرة وتلوين صفائح زيت الصوبا وبيعها على أنها صفائح زيت زيتون أوضح مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية علي الخطيب أن هذه المخالفات تعتبر من المخالفات الجسيمة وتركيزنا الرئيسي يكون دائماً عليها ومنها انتهاء صلاحية وفساد المادة والغش فيها وتعتبر من ضمن المخالفات الجسيمة.

ولفت إلى أنه عندما يقوم المخالف بوضع «أصنص» بنكهة زيت الزيتون على صفيحة الزيت النباتي ويقوم ببيعها على أنها زيت زيتون فإنه يغش المواطن بنوع المادة باعتباره يبيع زيتاً نباتياً على أنه زيت زيتون وبالوقت نفسه يتقاضى سعراً مرتفعاً من المواطن باعتبار أن المواطن يشتري صفيحة الزيت النباتي على أنها صفيحة زيت زيتون وفارق السعر بين الزيت النباتي وزيت الزيتون كبير.

وأشار إلى وجود تركيز كبير من «حماية المستهلك» خلال الفترة الحالية على حالات الغش بالزيت وهناك مخالفات عديدة بهذا الخصوص.

وأوضح بأن عقوبة مثل هذا النوع من المخالفات الإحالة إلى القضاء وإغلاق المحل أو المعمل لمدة شهر، والقضاء يحكم على المخالف بالسجن.

ونوه إلى أنه خلال شهر كانون الثاني الماضي نظمت «حماية المستهلك» ١٠٦ ضبوط مخالفة بالمواصفات، و٤٢ ضبط غش بالبضاعة ذاتها، ١٣٢ ضبطاً لمواد منتهية الصلاحية.

وأشار إلى أنه في بعض الحالات يكون هناك غش في المادة أو البضاعة لكنها تبقى صالحة للاستعمال البشري وهناك غش في المادة وتصبح ضارة وغير صالحة للاستعمال البشري، لافتاً إلى أن هناك أناساً يتفننون في الغش.

الذهب يرتفع ١١ ألف ليرة خلال ٧٢ ساعة

جزماتي يوجد طابور خامس يروّج للارتفاع

الإيتوني: ما يحصل في الأسواق حالة جنون

| طلال ماضي

لليوم الثالث على التوالي يرتفع سعر الذهب في الأسواق بقيمة ٥٠٠٠ ليرة سورية حسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق، وقد تلقت «الوطن» نسخة منها ليبلغ حجم الارتفاع خلال الـ٧٢ ساعة الماضية ١١ ألف ليرة وسجل سعر المبيع ١٦٥٠٠٠ ليرة سورية للغرام عيار ٢١، والشراء ١٦٤٥٠٠ ليرة، في حين بلغ سعر الغرام عيار ١٨ مبيع ١٤١٤٢٩ ليرة، وشراء ١٤٠٩٢٩ ليرة وبلغ سعر الأونصة عالمياً ١٨٤٤ دولاراً أميركياً.

وخلال الاجتماع السنوي الثالث والأخير للمؤتمر السنوي للجمعية الحرفية للصياغة بمقر الجمعية بدمشق تمت مناقشة الموازنة الختامية للجمعية والموافقة عليها من قبل الأعضاء إضافة إلى عدة مواضيع وصعوبات تتعلق بالمهنة.

ودعا رئيس اتحاد حرفيي دمشق محمد سليم كلش الحرفيين إلى العمل بإخلاص وشد الهمم للخروج من عقبات العمل التي تعترض الحرفيين، والعمل باتجاه المصلحة العامة وإنصاف الحرفي صاحب الواجهة والشغيل والورشة الدفعة ومشكلة قص الذهب عبر الجهاز والعمل على حل مشاكلهم مع الجهات المعنية.

بدوره رئيس جمعية الصياغة غسان جزماتي دعا إلى الالتزام بالأسعار الصادرة عن الجمعية وأي مخالفة تستوجب العقوبة وإغلاق المحل، لافتاً إلى التنسيق مع وزارة المالية من أجل حل جميع الإشكالات العالقة، ومحذراً في الوقت نفسه من الطابور الخامس الذي يروج للارتفاع في الأسعار ويعمل على ضرر البلد والمهنة.

الحرفيون من جهتهم دعوا إلى دراسة آلية تنظيم المهنة وإنصاف أصحاب الواجهة، وملاحقة من يبيع بسعر زائد، ولفتوا إلى أن بعض الصاغة يبيعون الذهب بزيادة ٣٠ ألف ليرة عن التسعيرة الرسمية، ومن لا يبيع بسعر زائد يمتنع عن البيع نتيجة الفروقات في السعر بين سعر الكسر وسعر المبيع، حيث نبيع الذهب بسعر ١٥٥ ألفاً للغرام ونشتريه بسعر ١٧٠ ألف ليرة.

ودعا الحرفيون إلى منع الليرة الذهبية والأونصة من التداول حتى تعود الورشات إلى العمل، وضبط مبيعات الذهب خارج العاصمة، وتساءل الحرفيون عن الأسباب التي أدت إلى جوع الحرفيين وعدم تحرير سعر الذهب؟!

رئيسة لجنة سيدات الأعمال الصناعيات مروة الإيتوني اعتبرت في تصريح خاص لـ«الوطن» أن ما يجري في الأسواق منذ يوم الخميس الماضي إلى اليوم هو حالة من الجنون غير مبررة نتيجة ارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء وترافق ارتفاع الذهب معه، حيث ارتفع سعر الذهب ١١ ألف ليرة سورية خلال أيام قليلة لأن سعره مرتبط بسعر الصرف.

منع الأردن للشاحنات المحملة بالبضائع السورية قرار سياسي

ارتفاع سعر الصرف يزيد صب الزيت على الأسعار

| عبد المنعم مسعود

قال أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق عابد فضلية رئيس هيئة الأوراق المالية: إن ارتفاع سعر الصرف أدى إلى ارتفاع معظم أسعار السلع المستوردة سواء الجاهزة منها أو نصف المصنعة أو المادة الأولية لا بل انعكس ارتفاع سعر الصرف حتى على السلع المصنعة محلياً ولو بموادها المحلية.

وبيّن فضلية في تصريح لـ«الوطن» أن السبب الأول في الارتفاع يعود إلى الانتقال إلى مرحلة كسر العظم سياسياً في الحرب المعلنة على سورية فمنع الشاحنات المحملة بالبضائع السورية إلى الأردن هو قرار سياسي وكذلك إعادة شحنات التفاح السوري من مصر.

ويعتقد فضلية بوجود أصابع تلعب في السوق لأنه وفقاً لرأيه لا يوجد سبب اقتصادي أو منطقي ومبرر لهذا الارتفاع سوى الوضع السياسي الذي يحاول أعداء سورية تأزيمه واختلاق حالات معينة برفع سعر الصرف لكي ينعكس على مستوى التضخم وبالتالي مستوى المعيشة للمواطن السوري.

وبين فضلية سبباً آخر يرى أنه قد يكون وراء هذا الارتفاع في سعر الصرف يعود لزيادة الطلب على الدولار من أجل تسديد قيمة البضائع بالقطع الأجنبي معتقداً أنه عندما تزول هذه الأسباب سيتراجع سعر صرف الدولار ولكن ليس بالنسبة ذاتها التي ارتفع بها، لافتاً إلى أن هناك فرقاً بين الصرف والمضارب فالصرف موجود في السوق سابقاً وحالياً ومستقبلاً وسيبقى ولو صدرت عشرات القرارات لأن وجوده ضروري لتيسير أعمال القطاعات الاقتصادية، على حين أن المضارب يتقصد رفع السعر لجني الأرباح وهم استغلوا حقيقة خمسة الآلاف ليرة لتأجيج السعر متوقعاً أن يحدث انخفاض في الفترة القادمة، مبيناً أن ملعب المضارب هو عدم الاستقرار السعري في الأسواق وهو ما يشكل جزءاً من أسباب ارتفاع سعر الصرف.

ويتوقع فضلية أن يلجأ التجار إلى تخفيض أسعارهم بعد وصولها إلى مرحلة تصفير الطلب عليها نتيجة ارتفاعها القياسي ما سيدفع إلى تخفيض أسعارهم قسراً ولو بحجة التنزيلات كبديل لتخفيض الأسعار وخصوصاً على السلع غير الضرورية.